

التخطيط الحضري

هو التخصص الذي يعنى بكافة مناحي المنطقة الحضرية ويشمل تخصصات متعددة مثل: الإدارة والسياسة والقانون والاقتصاد وعلم الاجتماع والهندسة والبيئة... وغيرها نظراً لتزايد الصلة القائمة بين الإنسان والمدن التي يعيش فيها بسبب المغريات الكثيرة التي تجذبهم فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى ازدهارها واكتظاظها بالسكان وزيادة كثافتهم في الفترة القادمة. كما أن صحة البشر ومصالحهم الاجتماعية سوف تقرر في ضوء الطريقة التي يقام بها التوازن الحقيقي بين الإنسان والمدينة ونتيجة لمواجهة احتياجات المدينة وسكانها إلى الخدمات.

ومن أجل توفير حياة رغيدة للإنسان ظهرت الحاجة على التخطيط الحضري لأن صحة الإنسان ورفاهه مرتبطان بالطريقة التي تخطط بها المدن. ولما كان كثير من المشكلات العمرانية للمدينة يرجع في أصله إلى ترك العمران يجري كيفما اتفق دون توجيه من قبل المسؤولين عن التخطيط فالواجب يدعو إلى اتخاذ كل الإجراءات التي بواسطتها نستطيع تخطيط المدينة بما يتفق مع احتياجات المجتمع الجديد. وتخطيط مدينة قبل إنشائها أسهل وأقل نفقات من تخطيط مدينة موجودة سابقاً. ومن أهم ما يعمل عليه التخطيط الحضري هو وقاية المدينة من التكدس والازدحام لما نتج عن هذا التكدس من مشكلات حضرية ولعلاج ذلك نتبع الوسائل التالية:

1- تشجيع قيام الضواحي وتحسين أحوال القرى المتاخمة للمدينة والعمل على ربطها بالمدينة عن طريق تحسين طرق المواصلات.

2- تقسيم المدينة إلى أحياء بحيث يكون كل حي أشبه بمدينة صغيرة داخل إطار المدينة الرئيس.

3- العمل على بناء المباني الشامخة مثل: ناطحات السحاب لاسيما في وسط المدينة من أجل توفير السكن للمواطنين.

4-ينبغي على الاجتماعيين والمهندسين ورجال التخطيط أن يتغلبوا على مشكلات التصنيع التي بدأ ينتشر في معظم أقطار الوطن العربي إذا ما أرادوا رسم مستقبل أفضل للمدينة.

5- تعاون ذوي الاختصاص في فروع وحقول العلم المختلفة إذ أنه من الضروري أن يجري التعاون بين المهندس المعماري وخبير الصحة العامة والاقتصادي والاجتماعي والإحصائي والإداري والسياسي... الخ.

نستنتج مما سبق أن التخطيط الحضري هو العمود الفقري للدولة والهيكل الأساسي للمدن وكلما كان التخطيط الحضري مبني على الدراسة والمعرفة كلما أصبحت الدولة في تقدم وازدهار من الناحية التنظيمية, لذا على دول العربية الاهتمام بالتخطيط والتنظيم وإعطائه أهمية قصوى لتتفادى المشكلات الحضرية ولمواكبة التطورات والتغيرات السريعة, كما يتحتم على الدولة أن تضع في عين الاعتبار عدة أمور عند رسم خططها الحضرية والعمرانية على أن تكون الخطة واقعية وعدم المبالغة فيها و تكون في حدود الإمكانيات المتاحة لها من بشرية ومادية، المرونة و الشمولية، والوضوح وقابلية التطبيق، والتناسق وعدم وجود تضارب وتعارض بين أجزائها، ومشاركة أصحاب الخبرة والمعرفة وذو الاختصاص، والفعالية في التكافؤ بين النتيجة و التكاليف المبذولة بشرياً ومادياً.